


The Impact of Accounting Measurement at Fair Value of Financial Derivatives on The Quality of Financial Statements: Case study of Saudi National Bank

Amira Al-Tayeb Gomaa 

Department of Accounting, College of Business, Al-Baha University, Kingdom of Saudi Arabia

أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية علي جودة القوائم

المالية: دراسة حالة البنك الأهلي السعودي

أميرة الطيب جمعة 

قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الباحة، المملكة العربية السعودية



DOI
<https://doi.org/10.63908/7d26g125>

RECEIVED
الاستلام
2025/02/04

Edit
التعديل
2025/09/25

ACCEPTED
القبول
2025/09/28

NO. OF PAGES
عدد الصفحات
28

YEAR
سنة العدد
2025

VOLUME
رقم المجلد
1

ISSUE
رقم العدد
14

Abstract:

The study aimed to clarify and apply the accounting measurement of the fair value of financial derivatives and its impact on the quality of financial statements and financial reports, and to shed light on fair value accounting according to International Financial Reporting Standard No. (13), by identifying the concept and importance of fair value, methods of measuring it, and mechanisms for applying fair value based on accounting standards, and stating the impact of financial information provided at fair value on the quality of financial statements. The study problem was represented in, what is the impact of accounting measurement at the fair value of financial derivatives on the assets and liabilities sides on the total equity and the quality of financial statements. The study reached a number of results, namely, that the increase in the positive fair value of financial derivatives on the assets side increases the total equity, which positively affects the quality of financial statements, as well as the decrease in the negative fair value of financial derivatives on the liabilities side increases the total equity, which positively affects the quality of financial statements. The study recommended several key recommendations, including providing investors with more accurate and relevant information using fair value measurements, which helps them make better investment decisions. It also recommended increasing transparency in financial reporting, and guiding investors and users of financial statements to pay attention to the quality of financial statements and announced profits, as this helps them make sound decisions.

Keywords: Accounting Measurement, Fair Value, Financial Derivatives, Quality of Financial Statements.

المخلص:

تهدف الدراسة إلى توضيح القياس المحاسبي للقيمة العادلة للمشتقات المالية وتطبيقه وأثره علي جودة القوائم المالية والتقارير المالية، وتبسيط الضوء على محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13)، عن طريق التعرف على مفهوم القيمة العادلة وجدواها، وطرق قياسها، وآليات تطبيق القيمة العادلة استناداً على المعايير المحاسبية وبيان تأثير المعلومات المالية المقدمة بالقيمة العادلة في جودة القوائم المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في الوقوف على أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية في جاني الأصول والالتزامات على إجمالي حقوق الملكية وجودة القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي: أن الزيادة في القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية في جانب الأصول تزيد من إجمالي حقوق الملكية، مما يؤثر إيجابياً في جودة القوائم المالية. كذلك النقصان في القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية في جانب الالتزامات يزيد من إجمالي حقوق الملكية، مما يؤثر إيجابياً علي جودة القوائم المالية. وأوصت الدراسة بعدة التوصيات، من أبرزها تزويد المستثمرين بمعلومات أكثر دقة وذات صلة باستخدام قياسات القيمة العادلة؛ مما يساعد على اتخاذ قرارات استثمار أفضل، وزيادة الشفافية في التقارير المالية، وتوجيه المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية إلى الاهتمام بجودة القوائم المالية والأرباح المعلنة؛ لأنها تسهم في اتخاذ القرارات الصائبة.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، القيمة العادلة، المشتقات المالية، جودة القوائم المالية.

المقدمة:

إن القيمة العادلة مفهوم له أهمته عند المحاسبين والاقتصاديين والمحللين الماليين، وقد زاد استخدام تقديرات القيمة العادلة في التقارير المالية في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لعام (2008). ويمكن أن يعزى تطور أهمية القيمة العادلة لعوامل مختلفة، بما في ذلك التغييرات في المعايير المحاسبية، والتعقيد المتزايد للأدوات المالية، والحاجة إلى الشفافية في التقارير المالية.

وأهمية القيمة العادلة تكمن في كونها مفهوماً معقداً ومثيراً للجدل، له آثار مهمة في التقارير المالية وصنع القرار، وذلك عن طريق فهم نقاط القوة والقيود في القيم العادلة، حيث يمكن للمستثمرين والمحللين والمنظمين إصدار أحكام مستنيرة حول جودة المعلومات المالية. ويرى بعض الدارسين أن القيمة العادلة ذاتية للغاية ومعرضة للتلاعب، في مقابل ذلك يعتقد آخرون أنها توفر معلومات أكثر فائدة وذات صلة لأصحاب المصلحة. ويفترض مفهوم القيمة العادلة معاملة حالية عوضاً عن تسوية في تاريخ ماضي أو مستقبلي وبناء على ذلك تعدُّ عملية قياس القيمة العادلة بحثاً عن السعر المقدر الذي يمكن أن تحدث عنده تلك المعاملة⁽¹⁾. وقد أدَّى النمو السريع والمتزايد في الأسواق التجارية وتبادل المصالح بين الأطراف ذات العلاقة، وإنشاء البنوك التجارية وانتشارها بشكل كبير، وما رافق ذلك من انتقادات شديدة للتكلفة التاريخية؛ كل ذلك أدَّى إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة التي برزت في كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

وتعد القيمة العادلة من المفاهيم الأساسية في مجال المحاسبة، حيث تقوم بوظيفة مؤثرة في تقييم الأصول والالتزامات الخاصة بالشركات والمؤسسات، وعن طريق فهم القيمة العادلة وتطبيقها بشكل صحيح يمكن للشركات اتخاذ قرارات مالية مهمة. كما تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي، وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي. ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية إذا تمَّ تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة؛ فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، إذ يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

ويندرج التوجه لاستخدام القياس بالقيمة العادلة مدخلاً للقياس المحاسبي، في محاولة لتلافي العيوب التي يعاني منها القياس المحاسبي المستند على التكلفة التاريخية، ومن ثمَّ تحقيق مزايا أفضل للبيانات المحاسبية .

ويمثل القياس المحاسبي عملية تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمنشأة معينة. وتحدد مفاهيم القياس المحاسبي افتراضات معينة، تركز عليها عملية القياس، كما تحدد الخصائص التي تتسم بها عملية القياس نفسها.

إن القوائم المالية واحدة من أبرز مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والدائنون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف التي تهتم بالمنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. وهناك اختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات وفقاً للأهداف التي تسعى تلك الأطراف لتحقيقها. وبسبب تكلفة إعداد أكثر من مجموعة من القوائم المالية وصعوبة ذلك تلبى كل منها حاجات جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية. فيتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية

(1) جمعة، أحمد حلمي، تطور معايير التدقيق والتأكد الدولية، وقواعد أخلاقيات المهنة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 75.

• الفرضية الثانية: "توجد علاقة عكسية ذات

دلالة إحصائية بين القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية في جانب الخصوم وإجمالي حقوق الملكية".
المتغير المستقل: القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (ضمن الأصول). القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (ضمن الخصوم).

المتغير التابع: إجمالي حقوق الملكية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية القيمة العادلة، التي تعدّ واحدة من المواضيع الحديثة والمعاصرة. وهي القيمة المقدرة للأصل أو الالتزام بناءً على قيمتها السوقية في قدرتها على توفير تمثيل واقعي ودقيق للوضع المالي للوحدة الاقتصادية. فمفهوم القيمة العادلة يعد من صور المفاهيم المستخدمة للتعبير عن قيم الأصول والالتزامات المختلفة، كذلك تكمن أهمية الدراسة من أهمية القيمة العادلة في أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) جعلوا من الضروري استخدام قياسات القيمة العادلة في التقارير المالية ومدى انعكاسها على جودة التقارير المالية للوحدات الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

إنّ عددا من الدراسات السابقة تناولت محاسبة القيمة العادلة وتقييمها لمحاسبة التكلفة التاريخية، وتطرقت إلى معالجة أثر تطبيق القيمة العادلة من جوانب مختلفة، ومن هذه الدراسات ما يأتي:

- تناولت دراسة باسل (2011) أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة علي الدخل وحقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية المحلية للأعوام 2006-2009، وتوصلت الدراسة اليأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية لتعبر عن القيمة الملائمة

ذات الغرض العام بحيث تلبي تلك القوائم معظم ما تحتاجه الأطراف الخارجية المهتمة بالمنشأة. وتقوم معايير المحاسبة بوظيفة حاسمة في تحديد أهمية القيمة العادلة للأصول والخصوم. كما توفر إرشادات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم، وتؤكد من أن البيانات المالية شفافة وقابلة للمقارنة ودقيقة، وتوفر إطاراً للمراجعين لتقييم القيمة العادلة للأصول والخصوم.

مشكلة الدراسة:

توجد تحديات كبيرة تواجه معدي القوائم المالية، خاصةً في حال التقدير بالقيمة العادلة التي تعد أفضل بديل للقياس المحاسبي والمزايا التي يمكن الاستفادة منها من قبل مستخدمي القوائم المالية. ومن هنا تظهر مشكلة الدراسة في إيجاد الأسلوب الملائم لإعداد معلومات وتقارير مالية تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومحاولة التعرف على أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية في جانبي الأصول والالتزامات على إجمالي حقوق الملكية وجودة القوائم المالية.

وتتلخص مشكلة الدراسة في:

- ما هو انعكاس القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية الموجبة في جانب الأصول على إجمالي حقوق الملكية؟
- كيف يؤثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية السالبة في جانب الخصوم في إجمالي حقوق الملكية؟
- ما هو أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للمشتقات المالية في جودة القوائم المالية؟
- فرضيات الدراسة:

• الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية ذات دلالة

إحصائية بين القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية في جانب الأصول وإجمالي حقوق الملكية.

الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الناشئة من بنود (صافي الدخل) للبنك يزيد من جودة الأرباح، من الناحية الإيجابية الظاهرة في القوائم المالية لهذا البنك. كما أوصت الدراسة بتطبيق القيمة العادلة في هذه البنوك؛ لأنه لن يؤثر سلباً في جودة الأرباح.

- **هدفت دراسة أيمن (2017) إلى تحليل** الجوانب الأساسية لمكونات معيار التقرير المالي الدولي رقم (13). وكذلك توضيح العلاقة بين القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي، والتحقق من وجود علاقة بين القيمة العادلة لأسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (13) بالدراسة التطبيقية. وكانت أهم النتائج وجود علاقة معنوية بين القيمة العادلة وكل من: الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية، والقيمة العادلة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق.

- **بينت دراسة صفا & باسم (2019) أن** استخدام معدل تغير عام للأسعار - فقط - لتعديل القيمة من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة سيجعل المعلومات المحاسبية مفيدة، لكن مراعاة التغيرات الخاصة بالأسعار حسب البنود سيمكّن من الوصول إلى القيمة العادلة الأكثر فائدة. وكذلك أوصت الدراسة إلى التزام الوحدات الاقتصادية العراقية بقياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة لكل سنتين؛ لما يترتب على ذلك من توفير معلومات ملائمة للمساعدة في اتخاذ القرارات.

لأصول المنشأة، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة هي من عكست آثار الأزمة المالية علي القوائم المالية فبينت الواقع بشفافية، وخلصت الدراسة إلى أنّ تطبيق القيمة العادلة علي البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية له أثر إيجابي علي أداء إدارة البنوك في اتخاذ الإجراءات والقرارات الاقتصادية الرشيدة بناء علي بيانات ملائمة تعكس الواقع.

- **طبقت دراسة أحمد (2016) على جميع** البنوك التجارية المصرية وعددها 40 بنك، وأظهرت نتائج الدراسة ان هناك استجابة من قبل البنوك التجارية للبدء بتطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13)، كما بينت الدراسة عدم وجود اختلاف بين آراء المشاركين حول التزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح. كما أوصت بضرورة دراسة القطاع المصرفي وتأهيله للتحويل نحو معايير التقارير المالية الدولية؛ لمواكبة التحولات السريعة للتوافق المحاسبي ولضمان دخول تلك البنوك بيئة العمل الدولية.

- **تناولت دراسة أسامة (2017) أثر** تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح، بالتطبيق على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، وتوصلت الدراسة اليأن ازدياد تطبيق القيمة العادلة يؤثر إيجابياً في جودة الأرباح. وأنّ ازدياد الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الناشئة من بنود (الدخل الشامل الآخر) للبنك يزيد من جودة الأرباح من الناحية الإيجابية الظاهرة في القوائم المالية لهذا البنك، وأظهرت نتائج الدراسة - أيضاً - أنّ ازدياد

- ركزت دراسة حاج (2019) على أهمية القياس بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية في الوقت الراهن كبديل بالتكلفة التاريخية، من خلال التعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالقياس بالقيمة العادلة، وأسباب التحول بالتكلفة التاريخية للقياس بالقيمة العادلة، وأظهرت الدراسة نتائج من أهمها: أنَّ عملية القياس بالقيمة العادلة تهدف إلى بيان الحسابات بقيمة أقرب ما يمكن إلى الواقع. وقد أوصت الدراسة عند تطبيق القيمة العادلة بشكل فعال يجب توفير الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم العمل المحاسبي وحتى التجاري، وعلى الهيئات المعنية بالمحاسبة العمل على دقة تحديد مفهوم القيمة العادلة، ووسائل القياس الخاصة بها.

- أشارت دراسة محمد (2019) إلى توضيح أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة في تحقيق شفافية الإبلاغ المالي وانعكاس تطبيقه في الوحدات الاقتصادية العراقية على تحقيق شفافية القوائم المالية. وكذلك توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى شفافية القوائم المالية عند القياس بالقيمة العادلة أعلى من مستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية. وتعدُّ أساساً مهماً لقياس عناصر القوائم المالية. وقد أوصت الدراسة بتحسين مستوى الشفافية في المصارف التجارية والإفصاح عن أفضل الطرائق في القياس والمعدة وفقاً لمعايير (IFRS) والاهتمام بالأسواق المالية وزيادة كفاءتها؛ وذلك لضمان تنشيط الحركة.

- تناولت دراسة سلوى (2020) أثر تطبيق المحاسبة العادلة على جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين من خلال معرفة واقع الاهتمام بها، وبيان أثر الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة على جودة التقارير المالية من وجهة نظر المراجعين. وتم اختبار واقع الإتمام بتطبيق المحاسبة العادلة في بيئة الأعمال السعودية. وقياس أثر الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة على جودة التقارير المالية. وتم التطبيق على عينة من المراجعين في شركة الاتصالات السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة أن هنالك تطبيق للقيمة العادلة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وهذا يعد مؤشراً لجودة التقارير المالية وإن التطبيق من قبل الشركات المساهمة السعودية للقيمة العادلة يزيد من درجة الموثوقية للمعلومات. وأوصت الدراسة بضرورة تنبيه الشركات المساهمة السعودية للالتزام بمعيار محاسبة القيمة العادلة. وكذلك العمل على رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والتدريبية السعودية وبين الشركات المساهمة التي تطبق المعايير المحاسبية لمزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك الشركات الاستثمارية.

- أشارت دراسة سحنون (2020) إلى أهمية القيمة العادلة كأسلوب للقياس والإفصاح بالاعتماد على المرجعية المحاسبية الدولية، ومدى تبنيها في النظام المحاسبي المالي، وتطرقت الدراسة إلى أهم الصعوبات والعوائق التي تحول دون تمكن المحاسبين في الجزائر من التحكم في هذا الأسلوب، وكذلك التغيرات

" . وعليه فالمعني اللغوي للقيمة العادلة هو قيمة الشيء المقدرة تقديراً صحيحاً بعيداً عن التحيز أو الخطأ⁽²⁾.
وقد عرّفت لجنة المحاسبة والمعايير المالية (FASB) القيمة العادلة بأنها السعر الحقيقي للموجودات والمطلوبات الذي يتم به عقد الصفقات المالية بين المتعاملين في السوق من ذوي الخبرة وغيرهم، كما وحددت الهدف الأساسي من تحديد مقياس القيمة العادلة. وهو تحديد سعر التبادل الحقيقي. وسيترتب على ذلك أن الصفقات ستكون حقيقية وموثوقة بها بين المتعاملين في السوق.

كما عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (ISAB) القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن يبادل به الموجودات أو المطلوبات بين الراغبين بإجراء الصفقات وأن القيمة العادلة لا تتحقق إلا في السوق الكفوءة بالشكل القوي إذ تكون القيمة السوقية للسهم قيمته العادلة؛ لأنها تعكس جميع المعلومات. لكن القيمة السوقية للموجودات المالية لا تمثل دائماً قيمة عادلة. وبذلك فالقيمة العادلة قد تحتاج لتحديد لها إلى خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، كما أن القيمة العادلة يشار إليها بالقيمة الحقيقية.

وهي القيمة التي تعطي - نظرياً - فهماً كاملاً لخصائص الاستثمار بالموجودات المالية. فالقيمة الحقيقية هي القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي. وتسمى القيمة الحقيقية - أيضاً - بالقيمة المنطقية أو المعقولة التي تتحقق في السوق الكفوءة كما تنص عليه فرضية السوق المالية الكفوءة، وأن فكرة أن للأوراق المالية قيمة حقيقية تجذب المستثمرين؛ لا اعتقادهم أنه باستخراج القيمة الحقيقية يستطيعون تحقيق ثروات كبيرة عن طريق شراء الأوراق المالية ذات

الدولية التي استحدثها مجلس المحاسبة الدولية، من خلال تبنيه معياراً دولياً للتقارير المالية خاص بالقيمة العادلة، وتأكيد تبني هذا المعيار كأسلوب للقياس والإفصاح على المستوى الدولي.

- ركزت دراسة حاتم & جمال (2022) على استخدام تقديرات محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية، بسبب الاستناد إلى الحكم الشخصي في تقدير القيم العادلة، وتعدد نماذج القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية على طرق قياس مختلفة ومتعددة. وخلصت الدراسة إلى أن أسلوب محاسبة القيمة العادلة يعد أفضل المقاييس لتقييم الأدوات والالتزامات المالية في ظل التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، واستخدام مقياس القيمة العادلة من المؤثرات الإيجابية لجعل القوائم المالية ذات موثوقية وقابلية للفهم. وقد أوصت الدراسة بضرورة توجيه انتباه إدارة الشركات إلى أهمية استخدام معايير التقارير الدولية مما يساعد على الوصول إلى نتائج أفضل وأكثر دقة بما يؤدي إلى تحسين دقة التنبؤ ودعم القيمة العادلة للأصول، وذلك لتعزيز ثقة المستثمرين في تلك القوائم بما يؤدي إلى كفاءة القرارات الاستثمارية.

3 / الإطار النظري

أولاً: القياس المحاسبي بالقيمة العادلة

1 / مفهوم القيمة العادلة:

القيمة العادلة لغة من "قيّم الشيء تقيماً. أي قدر قيمته، ويقال عادل بين الشئيين أو وازن بينهما وجعل الشيء مثله قائماً مقامه والعدل إعطاء المرء ماله أخذ ما عليه

(2) هواري، معراج، مدخل الي محاسبة القيمة العادلة، دار كنوز المعرفة

العادلة. ويُعدُّ هذا المعيار ساري المفعول اعتباراً من بداية عام 2013⁽⁴⁾.

2/ أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة:

تتمثل وظيفة المحاسبة في قياس العناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية (الأصول، والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات)، بالإضافة إلى الإفصاح عن نتائج عملية القياس في شكل معلومات تتاح لمستخدمي تلك القوائم. ويشير مصطلح القياس إلى تخصيص أرقام لأشياء أو إجراء تأسيس على قواعد معينة. وهو يتضمن تحديد عناصر القوائم وتعريف خصائصها وتحديد توقيت الاعتراف بأثر الأحداث الاقتصادية بالإضافة إلى تحديد وحدة القياس المستخدمة⁽⁵⁾. وعند إعداد القوائم المالية يتم تقييم كل البنود الواردة في القوائم المالية وتسجيلها بهدف نشرها أو عرضها لمختلف مستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرار المناسب، لذلك يُعد القياس المحاسبي أهم المراحل الرئيسية عند إعداد تلك القوائم المالية؛ مما يجعل تلك القوائم ذات مصداقية وموثوقية ومعبرة عن واقع الوحدة الاقتصادية. بناء على ذلك سعت الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية إلى إعداد جملة من المعايير المحاسبية وصيغتها لمعالجة موضوع القياس المحاسبي.

أما القياس المحاسبي فيُعرِّفه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بأنه عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة، تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة؛ وذلك للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار.

الأسعار المنخفضة وبيع الأوراق ذات الأسعار المرتفعة والمقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية. ويتم استخراج القيمة الحقيقية للسهم عن طريق المقارنة بين قيمة السهم الاسمية وقيمة السهم في السوق والنسبة من الأرباح التي يحصل عليها المستثمر⁽³⁾.

ويُعرِّف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالية. ويجب على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وتشمل هذه الخصائص حالة الأصل وموقعه والقيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار هذا المعيار في 2011 نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم القيمة العادلة. وقبل إصدار هذا المعيار كانت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحتوي على متطلبات تحديد القيمة العادلة وقياسها والإفصاح عنها. وبما أن تلك المعايير صدرت في فترات زمنية مختلفة فقد كانت تحتوي على متطلبات غير متسقة لقياس القيمة العادلة مما يؤثر سلباً في قابلية القوائم المالية للمقارنة. وقد نتج المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (IASB) لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة

(5) لطفي، أمين السيد، نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ج2، ص26.

(3) هواري، معراج، المرجع السابق، ص80

(4) أبو نصار، محمد & حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، المكتبة الوطنية، عمان، ط 3، 2014، ص821.

هو الحال مع السلع) فيجب تعديل السعر في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) للتكاليف إن وجدت. تلك التي سيتم تكبدها لنقل الأصل من موقعه الحالي إلى ذلك السوق⁽⁶⁾.

3/ مبررات التحويل من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة:

تُعدّ التكلفة الأساس الأكثر فائدة للقياس والتقرير المحاسبي، حيث تتطلب المبادئ المحاسبية أن يتم قياس والتقرير

عن أغلب الأصول والالتزامات على أساس سعر الاستحواذ، ويتميز مبدأ التكلفة التاريخية عن غيره من أساليب التقييم باعتماده على قياس الموارد والتدفقات الداخلية والخارجية على أساس التكلفة الأصلية للحدث بمعزل عن التقلبات على المستوى العام والخاص للأسعار. وذلك مراعاة التغيرات التي تؤثر على القوة الشرائية للنقد.

- مزايا التكلفة التاريخية:

○ إعادة تقدير مستمر للموارد والأصول في حالة التخلي عن الأساس التقليدي للقياس المحاسبي.

○ تفاوت أسعار الشراء عن أسعار البيع من أجل اعتماد أسعار السوق.

○ الانسجام مع فرضية الموضوعية ومبدأ تحقق الدخل (الوارد).

- عيوب التكلفة التاريخية:

○ انخفاض رأس المال وحقوق الملكية

○ صعوبة عملية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.⁽⁷⁾

ويفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم فيما يأتي:

- السوق الأصلي أو الرئيسي لهذا الأصل أو الالتزام. وهو السوق ذو الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام، والقيمة العادلة تمثل السعر في ذلك السوق سواء كانت القيمة مشاهدة وملحوظة ومعلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل أخرى.

- عند غياب السوق الأصلي، في هذا السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام أو ما يسمى السوق الأفضل. وهو السوق الذي يعظم القيمة (السعر) التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي سيتم دفعها لنقل الالتزام. وعند تحديد السوق الأكثر ربحاً يتم أخذ سعر الأصل - اعتبارياً - مطروحاً منه تكاليف العملية وتكاليف النقل، أما عند تحديد السعر الواجب قياس الأصل به فيتم طرح تكاليف النقل فقط من السعر في السوق الأكثر ربحاً للوصول إلى القيمة العادلة.

تحديد السعر للأصل أو الالتزام:

○ لا يتم تعديل السعر في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) المستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام لتكاليف المعاملة، وتتم محاسبة تكاليف المعاملة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا تُعدّ تكاليف المعاملة من صفات أي أصل أو التزام فهي محدّدة لكل معاملة وتختلف بناءً على طريقة إبرام المنشأة لمعاملة الأصل أو الالتزام.

○ لا تتضمن تكاليف المعاملة تكاليف النقل، وإذا كان الموقع من صفات الأصل (كما

(7) السيد، سيد عطا الله، النظريات المحاسبية، دار الراجحة للنشر والتوزيع،

(6) أبو نصار، محمد & حميدات، جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين والمراجعين المعيار الدولي للتقرير المالي 13 (قياس القيمة العادلة) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي كما صدر من غير أي تعديل. وكان الهدف من هذا المعيار إصدار قالب موحد لمحاسبة القيمة العادلة يخفض التعقيد في احتسابها. ويحقق الاتساق في المعالجة للأصول والالتزامات المختلفة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة. ويُحسن من الإفصاح عن هذه القيمة.

وجاء استخدام مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما انه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على حقيقة المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغييرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة.

-أسباب التحول إلى القيمة العادلة:

○ يرغب المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر على الملاءمة (أكثر من الموثوقية) من أجل اتخاذ قرارات سليمة وهذا ما توفره القيمة السوقية العادلة.

○ الارتباط - كذلك - بمفهوم الدخل الشامل الذي يعتبر أحد المقاييس الجديدة للدخل، مما يعطي فائدة أكثر لمستخدمي القوائم المالية خصوصاً في المؤسسات المالية.

○ ملاءمة المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية. فالقيمة السوقية العادلة أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية من التكلفة التاريخية. وهذا من أبرز أسباب التحول نحو القيمة العادلة.

○ الارتباط بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني. وهو ما يعطي الصورة الفعلية لأداء المؤسسة.

4/ هدف القياس بالقيمة العادلة

إنَّ الهدف من القياس بالقيمة العادلة هو تقدير السعر الذي تتم عن طريقه عملية بيع أصل أو نقل التزام بين متعاملين في السوق في تاريخ إجراء قياس القيمة العادلة في ظل ظروف السوق الحالية. وقياس القيمة العادلة يتطلب من المنشأة تحديد الأمور الآتية:

○ الأصل أو الالتزام المعني الذي هو موضوع القياس (وبشكل يكون متفق مع وحدة المحاسبة عليه).

○ بالنسبة للأصول غير المالية، فإنَّ افتراض التقييم يجب أن يكون ملائماً لعملية القياس (استمرارية الاستخدام مع أعلى درجة وأفضل استخدام).

○ استخدام السوق الرئيسي أو الأفضل للأصل المعني.

○ استخدام وسيلة التقييم المناسبة لقياس القيمة العادلة أخذاً بعين الاعتبار مدى توفر البيانات الملائمة لتطوير مدخل التقييم المناسب والذي يراعي ما الاعتماد على ما يستخدمه المتعاملين في السوق (8).

5/ مزايا القياس بالقيمة العادلة

للقيمة العادلة مزايا عديدة، حيث إنها انعكاس للعوامل المتواجدة في السوق، فهي نتيجة تفاعل هذه العوامل مجتمعة ومرتبطة بها بحيث تتبع وضعيات السوق ارتفاعاً وانخفاضاً. وبناء على ذلك تزيد من شفافية المعلومات المتداولة في السوق وفاعليته. وكذلك تعكس القيمة العادلة المنظور الاقتصادي للمؤسسة عن طريق محاولة تحديد القيمة الاقتصادية لها، تلك التي تتجه إلى المحافظة على الرأسمال الاقتصادي بتحديد المنافع والمخاطر الحالية والمستقبلية التي تتجاوز المنظور القانوني القائم على تحديد الملكية عن طريق الفرق بين الأصول والديون.

وتتمثل المزايا المحتملة لمحاسبة القيمة العادلة فيما يأتي:

○ توفير معلومات أكثر دقة وموضوعية :
تعكس القيمة العادلة القيمة السوقية للأصول والالتزامات في تاريخ القياس، فقد تكون مختلفة بشكل كبير عن قيمتها التاريخية. وبناء على ذلك يمكن أن توفر محاسبة القيمة العادلة معلومات أكثر دقة وموضوعية حول الوضع المالي والأداء المالي للشركة.

○ عكس التغيرات في قيم الأصول والالتزامات بشكل أفضل: تتغير قيم الأصول والالتزامات بمرور الوقت، ويمكن أن تعكس القيمة العادلة هذه التغيرات بشكل أفضل من التكلفة التاريخية. وبناء على ذلك يمكن أن تساعد محاسبة القيمة العادلة في توفير صورة أكثر دقة عن القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات.

○ مساعدة في تحسين اتخاذ القرارات المالية :
يمكن أن تساعد المعلومات التي توفرها محاسبة القيمة العادلة المستثمرين ومديري الشركات في

اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد القيمة العادلة للأصول في تحديد قيمة الشركة، ويمكن أن تساعد القيمة العادلة للالتزامات في تحديد مخاطر الشركة.

6/ عيوب القيمة العادلة:

تتمثل العيوب المحتملة لمحاسبة القيمة العادلة فيما يأتي:

○ قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في التقارير المالية: إذ تعتمد القيمة العادلة على أسعار السوق، وهي يمكن أن تتقلب بشكل كبير. فيما يأتي يمكن أن تؤدي محاسبة القيمة العادلة إلى تقلبات كبيرة في التقارير المالية، مما قد يجعل من الصعب على المستخدمين فهم أداء الشركة بشكل صحيح.

○ تجعل من الصعب مقارنة أداء الشركات عبر الزمن: يمكن أن تختلف قيم الأصول والالتزامات بشكل كبير من شركة إلى أخرى، وذلك اعتماداً على ظروف السوق. بناء على ذلك يمكن أن تجعل محاسبة القيمة العادلة من الصعب مقارنة أداء الشركات عبر الزمن.

○ تحدث صعوبات في الإفصاح عن المعلومات المالية: يمكن أن يكون من الصعب تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات، خاصةً عندما لا توجد أسواق نشطة لهذه الأصول أو الالتزامات. بناء على ذلك يمكن أن تؤدي محاسبة القيمة العادلة إلى صعوبات الإفصاح عن المعلومات المالية بشكل دقيق وشفاف.

7/ المشاكل المحيطة بالقيمة العادلة:

- لتقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباعدة
- إن الإيرادات تتحقق من استمرارية المنشأة عبر الزمن وليس من تقلبات الأسعار قصيرة الأجل
- إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلفة منها ما يتعلق برغبة الشركة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة
- ليس هناك سببا موضوعيا لإظهار الاستثمارات التي لا أسعار سوقية لها بكلفتها التاريخية.

8/ أساليب تقييم القيمة العادلة:

- إنَّ الهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تقدير السعر الذي ستتم به المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو نقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية. وهناك ثلاث طرق مستخدمة على نطاق واسع:
- أ / **منهج (مدخل) السوق**: هو أسلوب التقييم الذي يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو مشابهة (مماثلة) للأصول والالتزامات موضوع التقييم.
- ب / **منهج (مدخل) التكلفة**: وهو أسلوب التقييم التي يعكس القيمة المطلوبة حاليًا لاستبدال سعة الخدمة للأصل (ويطلق عليها في العادة تكلفة الاستبدال الحالية).
- ج/ **منهج الدخل**: وهو أساليب التقييم الذي يقوم على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل

والمصاريف والتي يتوقع الحصول منها من الأصل موضوع التقييم وحسب توقعات السوق. ويشمل مدخل الدخل ما يأتي:

- أسلوب القيمة الحالية:

- نماذج تسعير الخيارات: مثل بلاك وتشولز ميرتون وباينوميل والمسمي ب نموذج (لاتيس). وتقوم هذه النماذج بدمج مفهوم القيمة الحالية والقيمة الزمنية والضمنية لعقد الخيار.
- طريقة فائض الأرباح السنوية: وهي تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة

9/ التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

يسعي معيار الإبلاغ المالي رقم 13 إلى زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مقياس القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة من خلال التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

يصنف التسلسل الهرمي المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم إلى ثلاثة مستويات، حيث يعطي الأولوية القصوى للأسعار المتداولة - غير المعدلة - في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة ويعطي أدنى أولوية للمدخلات غير القابلة للرصد، والسوق النشط حسب هذا المعيار هي السوق التي يتم فيها العمليات المتعلقة بالأصول والالتزامات بشكل متكرر وبحجم تعامل مناسب بحيث توفر معلومات عن السعر على أساس مستمر، وتشمل هذه المستويات ما يأتي⁽⁹⁾:

- **المستوى الأول للمدخلات**: إن مدخلات المستوى الأول للقيمة العادلة هي الأسعار التي يتم تداولها في السوق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة ويمكن

التي تدير عليها إدارة المحاسبة في المشروع. وهي عادة ما تكون منسجمة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير المحاسبة والمراجعة، إضافة إلى مراعاة مجموعة اللوائح والقوانين التي يعمل المشروع في إطارها، أما مخرجاته فهي مجموعة التقارير والقوائم المالية التي تُعبر عن وضع المشروع حيث تفصح هذه المخرجات وتُعبّر عن كفاءته المالية وقدرته على تحقيق الأرباح.

وتمثل هذه التقارير والقوائم المالية الشكل الإعلامي للمشروع. فهي تنشر معلومات وبيانات محاسبية ومالية تهم ذوي العلاقة، وهي بمثابة حلقة وصل بين المشروع والمهتمين به، وبسبب اختلاف طرق العرض ودرجة إفصاح القوائم المالية فإن قدرة المستفيد منها تتبدل ومن ثم تؤثر على شكل القرار المتخذ بناء عليها. (11)

وتعدّ القوائم المالية لوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادةً: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة، كما تشمل - أيضاً - الملاحظات على القوائم والجداول الملحقّة. وهي تعدّ جزءاً مكملًا للقوائم المالية. ويمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين:

القسم الأول: يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع، وهؤلاء المستخدمين يشملوا الملاك الحاليين والمستقبليين وكذلك الدائنين والموردين وإدارة المشروعات والسلطات الضريبية والعاملين وكذلك المستهلكين.

للمؤسسة الوصول لهذا السوق في تاريخ القياس، والسعر المعلن في السوق النشطة توفر مرجعاً وأدلة أكثر موثوقية لقياس القيمة العادلة، حيث يستخدم السعر في هذه الحالة لقياس القيمة العادلة دون الحاجة لتعديله.

○ **المستوى الثاني للمدخلات:** وهي المدخلات الأخرى خلاف المستوى الأول تلك التي لا يمكن ملاحظتها أو معرفتها للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يأتي:
أسعار الأصول أو الالتزامات المعلنة في سوق مشابهة للأسعار في أسواق نشطة.
أسعار الأصول أو الالتزامات المشابهة للأصل المعني للأصول والالتزامات في أسواق غير نشطة.

الأسعار الأخرى المعلنة للأصول والالتزامات. ويمكن الوصول إليها عن طريق عدة وسائل مثل سعر الفائدة، ومعدل العائد.

○ **المستوى الثالث للمدخلات:** وتعتمد على قيم غير متوفرة أو متاحة في السوق، بل تقوم المؤسسة - وعن طريق المعلومات المتوفرة عنها وبالاعتماد على طبيعة الأصل والالتزامات والمتعاملين فيها - بتطوير قيمة تتصف بالعدالة (10).

ثانياً: مفهوم جودة القوائم والتقارير المالية

1/ القوائم المالية:

النظام المحاسبي هو نظام معلوماتي. تمثل مدخلاته تلك الأحداث الاقتصادية (المالية منها) والناجمة عن ممارسة المشروع لأنشطته حيث يتم معالجتها وفقاً لمجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية

(11) قنطجي، سامر مظهر، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي، دار أبي

الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، 2012، ص28.

(10) هواري، معراج، المرجع السابق، ص146

القسم الثاني: المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة. فمهمتهم هو مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة، نحو عدم خبرتهم بالحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم. ويشمل هذا القسم من المستخدمين المحللين الماليين لبورصة الأوراق المالية، ومصدري المعايير، والناشرين للمعلومات المالية، واتحادات العمال وغيرهم. ونظرًا لوجود عديد من مجموعات المستخدمين الحاليين والمحتملين والذين يكون لديهم نماذج اتخاذ قرارات مختلفة ومتنوعة، فإن احتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة ومتنوعة وهو ما يؤثر علي طريقة 'داد القوائم المحاسبية والاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا السبب فإن القوائم المحاسبية تعد علي أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز علي احتياجات المستخدمين المباشرين والذين ليس لديهم السلطة للحصول علي المعلومات المحاسبية وهم المستثمرين والدائنين⁽¹²⁾.

إنَّ القوائم المالية جوهر اتِّخاذ القرارات الاقتصادية وأداة الاتصال بين المنشأة وبيئتها الخارجية عن طريق المعلومات المحاسبية النافعة التي تقدمها. إذ يمكن عن طريقها التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية لمواجهة المشكلات المؤثرة على نتائج أعمال المنشآت المختلفة، حيث تعد القوائم والتقارير المالية بمثابة المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي للمنشآت.

2/ المشتقات المالية:

المشتقات المالية، هي عقود مالية ترتبط قيمتها بقيمة الأصل الأساسي. إنها أدوات مالية معقدة تستخدم

لأغراض مختلفة على نطاق واسع للمضاربة وتحقيق عوائد محتملة جيدة، بما في ذلك التحوط والوصول إلى أصول وأسواق إضافية للاستثمار فيها. المشتقات المالية هي عقود مالية تستمد قيمتها من الأصل الأساسي. تتغير قيمة الأصل الأساسي تبعاً لظروف السوق. يمكن تداول المشتقات المالية من خلال التنبؤ بحركة السعر المستقبلية للأصل الأساسي. أصبحت الأدوات المالية المشتقة أكثر تعقيداً، كما أصبح استخدامها أكثر شيوعاً، كما أن المتطلبات المحاسبية الخاصة بتوفير قيمة عادلة ومعلومات أخرى حول الأدوات المالية المشتقة في عروض وإفصاحات البيانات المالية آخذة في الاتساع ولذلك قد تكون قيم المشتقات المالية متقلبة. والمشتقات المالية هي أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة. يمكن عن طريقها شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية أو بيعها. أما قيمة الأداة المشتقة؛ فتتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد. وعلي خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدماً ليتم استرداده. وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار. وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الأغراض، وتشمل إدارة المخاطر والتحوط من المخاطر بين الأسواق وأخيراً المضاربة⁽¹³⁾.

- خصائص المشتقات المالية:

- طبيعة العمليات خارج الميزانية: لقد جرى التطبيق العملي على إثبات قيم الأدوات المالية التقليدية كالأسهم والسندات داخل الميزانية كخصوم أو أصول؛ مما يبسر التعرف على أرصدها، وتتبع تغيراتها بعكس الأدوات المالية المشتقة التي تقتضي طبيعة التعامل فيها

(13) موسى، شقيري نوري، إدارة المشتقات المالية، الهندسة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص166.

(12) الدهراوي، كمال الدين، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص17.

ومن هنا فإنَّ العقود الآجلة لا يتم تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية وسوق الأدوات المالية المشتقة كباقي المشتقات؛ حيث إنَّها اتفاق خاص ومغلق بين الطرفين.

○ **العقود المستقبلية:** تتسم هذه العقود بكونها عقوداً نمطية ويلتزم بمقتضى العقد الطرفان (البائع للعقد، والمشتري له) بأجراء تبادل السلعة أو الورقة المالية أو معدلات الفائدة أو الأصل في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتم الاتفاق عليه عند كتابة العقد. وهي بهذا الشكل تعد عقوداً آجلة ولكنها حجم وشروط نمطية فهي تختلف عن العقود الآجلة.

○ **عقود الخيارات:** هو عقد بين طرفين مشتري الخيار ومحرر (بائع) الخيار ويُعطي العقد للمشتري الحق أن يشتري أو أن يبيع من أو إلى محرر الخيار عدداً من وحدات أصل حقيقي أو مالي بسعر يتفق عليه لحظة توقيع العقد على أن يتم التنفيذ لاحقاً.

○ **عقود المبادلات:** تدعي عقود المبادلات أيضاً - بالمقايضات وهي التزام تعاقدية يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو موجود معين مقابل تدفق نقدي أو موجود آخر، بموجب شروط تنفيذ معينة يتفق عليها عند التعاقد. وعقد المبادلة ملزم لطرفي العقد (بعكس عقود الخيارات). كما أن المتحصلات أو المدفوعات (الأرباح والخسائر) لا يتم تسويتها يومياً كما هو الحال في العقود المستقبلية. يضاف إلى ذلك أنَّ عقد المبادلة لا يتم تسويته مرة واحدة كما هو

تداولها بقيم نقدية ضئيلة بصورة لا تعكس ما تتضمنه من قيم نقدية كامنة، وهذا ما يجعل المجال مفتوحاً للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح عن تلك القيم بالإضافة لمخاطر ضعف الرقابة عليها

○ **التعقيد:** نظراً لأنه - غالباً - ما يتم تصميمها للوفاء بأغراض خاصة للمستخدم النهائي لها، لذا ففي معظم الأحيان يكون هناك غموض حول كيفية استخدام أداة بعينها وكيفية تقييمها وكيفية المحاسبة عنها.

○ **السيولة:** بعض عقود المشتقات تتسم بسيولة عالية حيث تسهل تسويتها إما عن طريق البيع أو الشراء في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو عن طريق إبرام صفقة عكسية بواسطة بيوت التسوية.

○ **عدم وضوح القواعد المحاسبية:** لا يزال هناك نوع من الغموض المحيط بالمعالجة المحاسبية للآثار المترتبة على الدخول في عمليات المشتقات. ويرجع ذلك إلى التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال ابتكار الأدوات المالية المشتقة واستخدامها حيث لا يواكب ذلك استجابة محاسبية مماثلة وسريعة.

○ **أنواع عقود المشتقات المالية:** تُقسم العقود والأدوات المالية المشتقة إلى أربعة أنواع:

○ **العقود الآجلة:** هي عقود يلتزم بمقتضاها طرفا العقد على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتفق عليه في تاريخ التعاقد يُسمى سعر التنفيذ للعقد،

الحال في العقود لاحقة التنفيذ؛ ولذلك يُعرف عقد المبادلة بأنه سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ⁽¹⁴⁾.

○ أهمية المشتقات المالية:

مجالات استخدام المشتقات المالية: تستخدم المشتقات من طرف المؤسسات المالية والمصرفية ومن طرف الافراد حسب الهدف الذي من أجله امتلكت الجهة هذه الأدوات. فمن جهة هناك هدف التحوط تجاه التقلبات التي تشهدها الأسعار في الأسواق المالية ومن جهة أخرى قد يرغب الحائز على هذه الأداة المالية على تحمل المخاطر المرتبطة بها من أجل تحقيق أرباح قصيرة المدى وذلك على حساب توقعاته.

○ آثار استخدام المشتقات المالية:

○ إدارة المخاطر: وتتم إدارة المخاطر من خلال وسيلتين هما:

أ - التحوط: إن جوهر التحوط يتمثل في التقليل من حجم المخاطر وتحويلها من خلال المشتقات المالية إلى أطراف أخرى في السوق لها القابلية والقدرة على تحمل هذه المخاطر. ويأخذ التحوط عدة أشكال منها:

- التحوط القصير: وهو الاستراتيجية التي تقوم على أساس الاحتفاظ بمركز قصير في سوق المشتقات بهدف التحوط ضد انخفاض السعر.

- التحوط الطويل: ويسمى أيضا بالتحوط أو التغطية التوقعية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تثبيت سعر شراء الأصل الضمني من خلال الحصول على عقود مشتقة من خلال السوق الحاضر في تاريخ لاحق وذلك في حال توقع ارتفاع أسعار السلعة أو الأصل المالي في المستقبل.

ب- المراجعة (مراجعة الخطر): مراجعة أو تحكيم الخطر هي تقنية تحتوي على إجراءات متزامنة لعمليات شراء أسهم يتوقع المشتري ارتفاع أسعارها.

○ اكتشاف السعر: تعد أسواق المشتقات وسيلة مهمة للحصول على المعلومات المتعلقة بتوقعات المستثمرين.

○ أداة لتحقيق الأرباح: يمكن استخدام المشتقات المالية لتخفيض تكاليف التمويل وزيادة عوائد بعض الموجودات أو الأدوات وذلك جعلها مصدرا مباشرا ومنظما للإيرادات.

○ كفاءة السوق: توجد علاقة تربط الأسعار الحاضرة وأسعار المشتقات، فالتكاليف المنخفضة وسهولة التعامل ساهمت في عمليات المراجعة فيما بين الأسواق، وهذه العمليات من شأنها إزالة الفروق السعرية بين تلك الأسواق وإيجاد فرصة للربح من خلالها.

○ المضاربة: يمكن النظر إلى المضاربة في المشتقات المالية من جهتين مختلفتين فمن جهة يسعى المضاربون إلى تحقيق أرباح قصيرة المدى مؤسسة على تحركات الأسعار المستقبلية ومن جهة أخرى فإن المضاربين يقدمون خدمات مالية تتمثل في تحمل المخاطر بما أن المضارب يعتبر الطرف الذي تنتقل إليه هذه المخاطر.

مخاطر المشتقات المالية: يمكن تصنيف مخاطر المشتقات المالية على نحو ما يأتي⁽¹⁵⁾:

○ المخاطر الائتمانية: ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الاقتصادية التي سيتكبدها المستخدم النهائي إذا أخفق الطرف الآخر في العقد (أي الطرف

(14) موسى، شقيري نوري، إدارة المشتقات المالية، الهندسة المالية، ص

(15) موسى، شقيري نوري، إدارة المشتقات المالية، الهندسة المالية، ص

جودة القوائم المالية، وهذا الذي توصلت له الدراسة الحالية.

- نبذة تعريفية عن البنك الأهلي:

البنك الأهلي السعودي هو من أعرق البنوك في المملكة العربية السعودية، وكان يُسمى سابقاً البنك الأهلي التجاري، يُعد أكبر مؤسسة مالية في المملكة العربية السعودية وأحد أبرز المؤسسات المالية في المنطقة ويعتبر أول بنك سعودي النشأة حيث بدأ نشاطه بموجب الأمر الملكي السامي في 20 من ربيع الثاني 1373هـ الموافق 26 ديسمبر 1953م كشراكة عامة ناتجة عن دمج أكبر مصارف العملات بالمملكة وهما «شركة صالح وعبد العزيز كعكي» و«شركة سالم بن محفوظ» لتكونا بعد اندماجهما أول بنك سعودي مسجل قانونياً.

يعد البنك الأهلي السعودي كياناً مصرفياً رائداً تشكل بعد إتمام الاندماج وتوحيد الأعمال بين اثنتين من أكبر المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، وهما البنك الأهلي التجاري وسامبا. ويعد البنك الأهلي السعودي أكبر مؤسسة مالية في المملكة العربية السعودية، وأحد أبرز القوى المالية الإقليمية، ويقوم بدور فعال في التحول الاقتصادي للمملكة بهدف إحداث نقلة نوعية في القطاع المصرفي السعودي ودعم تحقيق رؤية المملكة 2030، إذ تتوافق استراتيجيته مع الرؤية وبرامجها. وبفضل قدراته التمويلية الضخمة كأكبر ممول مؤسسي، يساهم البنك الأهلي السعودي في تلبية تطلعات وطموحات المشاريع المستقبلية الداعمة لرؤية المملكة 2030.

ويتمتع البنك الأهلي السعودي بميزانية قوية ونموذج أعمال متوازن ذي مستوى عالمي وسيولة كبيرة تعزز من قدرته التنافسية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وإمكانات أكبر لتسهيل التجارة وتعزيز التدفقات النقدية من وإلى المملكة عبر الأسواق الإقليمية والعالمية. ويوفر

المقابل) في الوفاء بالتزاماته المالية المنصوص عليها في العقد.

○ **مخاطر السوق:** ترتبط هذه المخاطر بشكل عريض بالخسائر الاقتصادية الراجعة لحدوث تغيرات غير مواتية في القيمة العادلة للأداة المشتقة.

○ **المخاطر القانونية:** ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقاً لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة، تنشأ هذه المخاطر مثلاً من عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية العقد في حالة الإفلاس، أو وجود قوانين تحظر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية.

○ **المخاطر الرقابية:** ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الناتجة عن فشل (أو غياب) ضوابط الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف المشكلات (مثل الخطأ البشري، الغش والتزوير أو قصور النظم)، وهو ما يؤدي إلى صعوبات تواجه مستخدم المشتقات عن تحقيق أهدافه التشغيلية أو تلك المتصلة بإعداد التقارير المالية أو الالتزام والإذعان.

- الإطار التطبيقي للدراسة

تهدف الدراسة التطبيقية إلى التعرف على أثر القياس بالقيمة العادلة على دلالة جودة القوائم المالية للبنك الأهلي السعودي من خلال تحليل القوائم المالية للبنك الأهلي السعودي خلال السنوات 2018-2023. حيث إنّه في حالة قياس بند من بنود الأصول (القيمة العادلة الموجبة للمشتقات)، وقياس بند من بنود الالتزامات (القيمة العادلة السالبة للمشتقات)، سيؤثر ذلك القياس إيجابياً في حقوق الملكية، وبناء على ذلك في مؤشر

- المرحلة الثانية:

بعد التأكد أن السلاسل الزمنية مستقرة ومن الرتبة نفسها، نتحول إلى اختبارات التكامل المشترك باستخدام (اختبار جوهانسن) (Johansen test)، ويقوم تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية. ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة، لكنها تتكامل في المدى الطويل، أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما. هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات لا بد أولاً من إزالة مشكلة عدم السكون وذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة.

المرحلة الثالثة:

يتم فيها استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتقاضي المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation)⁽¹⁶⁾. ولتطبيق الاختبارات السابقة يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-10).

نموذج الدراسة:

أثر القيمة العادلة (الموجبة للمشتقات) في جانب الأصول، والقيمة العادلة (السالبة للمشتقات) في جانب الالتزامات وأثرها على إجمالي حقوق الملكية (جودة القوائم المالية) تم بناء النموذج الموضح أدناه.

البنك أفضل الحلول الرقمية لعملائه الأفراد ومنتجات التملك السكني للمواطنين، ودعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما يسعى البنك ليكون الشريك الأكثر ثقة والداعم الأكبر للصفقات والمشاريع الضخمة في المملكة والمقدم لأكبر قاعدة منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة لجميع القطاعات. ويعتبر البنك الأهلي السعودي هو أكبر بنك في أعمال الخزينة ونشاطات الأسواق المالية، ويمتلك شركتي الأهلي المالية وسامبا للأصول وإدارة الاستثمار التي تشكل أكبر مدير للأصول ومقدم لخدمات الوساطة والمصرفية الاستثمارية في المملكة.

- مصادر البيانات :

تم الاعتماد على القوائم المالية الربع سنوية المنشورة للبنك الأهلي السعودي والبيانات المرفقة بها (التقارير المالية) للبنك والمصادق عليها من قبل المراجع القانوني. وتم الحصول عليها من مواقع الإنترنت.

الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل:

تعتمد الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة. ويتم ذلك عن طريق المراحل الثلاث الآتية:

- المرحلة الأولى:

وصف بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية. ثم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، لتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقراره، تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) (ADF).

$\beta_0 \equiv$ ثابت النموذج (الجزء المقطوع من النموذج).

$\beta_1 > 0 \equiv$ معلمة القيمة العادلة للأصول.

$\beta_2 < 0 \equiv$ معلمة القيمة العادلة للالتزامات.

أولاً: وصف متغيرات النموذج:

لمعرفة الخصائص الإحصائية لسلسلة بيانات متغيرات

الدراسة يتم وصف المتغيرات باستخدام الحزمة

الإحصائية الآتية: (E views-10).

لقياس أثر القيمة العادلة للأصول والالتزامات في إجمالي حقوق الملكية (جودة القوائم المالية) تم بناء النموذج الموضح أدناه.

$$TE = \beta_0 + \beta_1 FVA - \beta_2 FVL + \mu$$

حيث إن:

$TE \equiv$ إجمالي حقوق الملكية.

$FVA \equiv$ القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (الأصول).

$FVL \equiv$ القيمة العادلة السالبة للمشتقات (الالتزامات).

جدول رقم (1) نتائج توصيف متغيرات الدراسة (المتوسطات)

	TE	FVA	FVL
Mean	1.16E+08	11124764	11419263
Median	84185280	9013453.	10530486
Maximum	1.77E+08	25795800	24885781
Minimum	64533823	3706417.	2778267.
Std. Dev.	49076938	6843570.	6473423.
Skewness	0.077867	0.818447	0.550564
Kurtosis	1.057865	2.359912	2.337374
Jarque-Bera	3.637970	2.960418	1.582740
Probability	0.162190	0.227590	0.453223
Sum	2.68E+09	2.56E+08	2.63E+08
Sum Sq. Dev.	5.30E+16	1.03E+15	9.22E+14
Observations	23	23	23

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصلة من التقارير المالية الربع سنوية للبنك الأهلي السعودي بالمملكة العربية السعودية للأعوام 2018-2023

إجمالي حقوق الملكية (TE):

والشفافية للمنشأة ومدى التزامها بمبدأ الإفصاح المالي. وإجمالي حقوق الملكية (TE) هو مؤشر لقياس جودة القوائم المالية، حيث بلغت أعلى قيمة له (1.77E+08) وأدنى قيمة له (64533823) وبلغ الوسط الحسابي له (1.16E+08) وسجل انحراف معياري (49076938). $FVA \equiv$ القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (الأصول) هي عبارة عن القيمة العادلة للأصول، حيث بلغت أعلى قيمة لها (25795800) وأدنى قيمة لها (3706417)، وسجل الوسط الحسابي (11124764) في مقابل ذلك بلغ الانحراف المعياري لها (6843570).

تُعد حقوق الملكية أو حقوق المساهمين إحدى المقاييس المالية الشائعة التي يستخدمها المحللون لتقييم السلامة المالية للشركة، ويمكن معرفة قيمتها من خلال الفرق بين أصول الشركة والتزاماتها، وتُعرف بأنها المال الذي يتم إرجاعه إلى مساهمي الشركة عند تصفية جميع الأصول وسداد كافة الديون.

تتمثل أهمية قائمة حقوق الملكية في توفير البيانات المهمة للمستثمرين والممولين والدائنين لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة، وقياس جودة القوائم المالية، وتساعد على الامتثال للمعايير المحاسبية الخاصة بإعداد القوائم المالية تلك التي تُعبر عن الصحة المالية والمصدقية

FVL= القيمة العادلة السالبة للمشتقات (الالتزامات)
هي عبارة عن القيمة العادلة للالتزامات، حيث بلغت أعلى قيمة لها (24885781) وأدنى قيمة لها (2778267)، وسجل الوسط الحسابي (11419263) في حين بلغ الانحراف المعياري لها (6473423).

ثانياً- اختبار سكون بيانات الدراسة:

يعد شرط السكون شرطاً مهماً لدراسة السلاسل الزمنية وتحليلها؛ للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص غير الساكنة (non-stationary) لمتغيرات السلسلتين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) عن طريق الاختبار الآتي:

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، حيث يستخدم هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه. والصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

وتطبق هذا النموذج على البيانات المتحصل عليها من التقارير المالية للبنك الأهلي السعودي بالمملكة العربية السعودية تم الحصول على البيانات الموضحة في الجدول الآتي رقم (2)

جدول رقم (2) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغير	الفرق الأول t-Statistic	Probability
TE	-4.443273	0.0105
FVA	-4.648280	0.0074
FVL	-4.357046	0.0132
القيم الحرجة	1% -4.467895	
	5% -3.644963	
	10% -3.261452	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصلة من التقارير المالية الربع سنوية للبنك الأهلي السعودي بالمملكة العربية السعودية للأعوام 2018-2023.

من خلال الملاحظة في الجدول رقم (2) يتبين أنَّ نتائج (اختبار ديكي- فولر) الموسع (DFT) (Dickey-Fuller Test) تكشف أن بيانات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%) بعد التأكد من استقرار بيانات المتغيرات في مستوى واحد يمكن قياس العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات.

قياس العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة (التكامل المشترك):

تم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen Test) للتكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدى، الذي يتفوق على

اختبار إنجل غرانجر للتكامل المشترك؛ نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، إضافة إلى أن هذا الاختبار يكشف ما إذا كان هناك تكامل مشترك فريد، أي يتحقق التكامل المشترك - فقط - في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أن هـ في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مساراً للشك والتساؤل⁽¹⁷⁾. ويتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس

(واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{\max}) .

ويعرف اختبار الأثر (مجموع القطر الرئيس) بـ:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات

التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0.1.2$).

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ

$$\lambda_{\max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم حيث إن عدد متجهات

التكامل المشترك $r =$

مقابل الفرضية البديلة إن عدد متجهات التكامل المتزامن

$$18. r + 1 =$$

الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية جوهانسن (Johansen) وكذلك (جوهانسن-جوسليوس) (Johansen & Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، وتعد أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة. ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر) (Engle Granger) ذات الخطوتين.

وتعد منهجية "جوهانسن" و"جوهانسن - جوسليوس" اختباراً لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة $(0 < r(\Pi) = r < n)$. ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) maximum وهما اختبار الأثر λ_{trace}

الجدول رقم (3) نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك

Date: 08/22/24 Time: 22:19				
Sample (adjusted): 2018Q3 2023Q3				
Included observations: 21 after adjustments				
Trend assumption: Quadratic deterministic trend				
Series: TE FVA FVL				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.743238	41.12643	35.01090	0.0099
At most 1	0.297432	12.57469	18.39771	0.2685
At most 2 *	0.217907	5.161403	3.841466	0.0231
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصلة من التقارير المالية الربع سنوية للبنك الأهلي السعودي بالملكة العربية السعودية للأعوام 2018-2023

ويظهر ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (3) وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند

أوضحت نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة

مستوى معنوية (5%) وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ويعني أن متغيرات الدراسة تحقق التوازن في المدى الطويل.

- نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model-ECM):

يتميز نموذج تصحيح الخطأ عن نموذج إنجل-جرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعادلة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من الطرق الأخرى، مثل: طريقة إنجل-جرانجر (Engel 1987) وجوهانسن (Johansen 1988)، واختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين المتغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (قصيرة وطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز

بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.¹⁹

تقدير العلاقة بين القيمة العادلة للأصول والالتزامات وإجمالي حقوق الملكية للبنك الأهلي السعودي بالمملكة العربية السعودية:

$$TE = \beta_0 + \beta_1 FVA - \beta_2 FVL + \mu$$

لقياس أثر القيمة العادلة للأصول والالتزامات في إجمالي حقوق الملكية بالبنك الأهلي السعودي بالمملكة العربية السعودية تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة

Vector Error Correction Estimates			
Date: 08/22/24 Time: 22:35			
Sample (adjusted): 2019Q2 2023Q3			
Included observations: 18 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
Cointegrating Eq:	CointEq1		
TE(-1)	1.000000		
FVA(-1)	2.245548		
	(0.71084)		
	[-3.15901]		
FVL(-1)	- 4.082555		
	(0.61892)		
	[6.59620]		
@TREND(18Q1)	-7829616.		
	(321874.)		
	[-24.3251]		
C	-43091451		

Error Correction:	D(TE)	D(FVA)	D(FVL)
CointEq1	-1.139201	-0.048354	-0.054611
	(0.09843)	(0.05849)	(0.06982)
	[-11.5739]	[-0.82674]	[-0.78222]
D(TE(-2))	-0.018207	-0.016328	-0.013318
	(0.08859)	(0.05264)	(0.06284)
	[-0.20552]	[-0.31018]	[-0.21195]
D(TE(-3))	-0.103531	-0.069628	-0.086000
	(0.10945)	(0.06504)	(0.07764)
	[-0.94589]	[-1.07056]	[-1.10775]
D(TE(-4))	0.156289	0.032784	0.026643
	(0.09479)	(0.05632)	(0.06723)
	[1.64886]	[0.58208]	[0.39629]
D(FVA(-2))	2.592549	-1.325475	-1.630909
	(3.14806)	(1.87062)	(2.23292)
	[0.82354]	[-0.70858]	[-0.73039]
D(FVA(-3))	16.54616	2.780452	2.899547
	(3.41248)	(2.02774)	(2.42047)
	[4.84872]	[1.37121]	[1.19793]
D(FVA(-4))	10.79304	0.374685	0.721903
	(2.91876)	(1.73437)	(2.07027)
	[3.69782]	[0.21604]	[0.34870]
D(FVL(-2))	-4.853119	0.490185	0.750388
	(2.44939)	(1.45546)	(1.73735)
	[-1.98136]	[0.33679]	[0.43191]
D(FVL(-3))	-17.36833	-2.196301	-2.268164
	(2.79538)	(1.66106)	(1.98276)
	[-6.21322]	[-1.32223]	[-1.14394]
D(FVL(-4))	-13.95337	-0.932984	-1.339880
	(2.43344)	(1.44598)	(1.72604)
	[-5.73402]	[-0.64522]	[-0.77628]
C	11640178	2112739.	2214408.
	(2337690)	(1389088)	(1658123)
	[4.97935]	[1.52095]	[1.33549]
R-squared	0.959849	0.432931	0.366375
Adj. R-squared	0.902491	-0.377167	-0.538804
Sum sq. resids	2.17E+14	7.67E+13	1.09E+14
S.E. equation	5570542.	3310094.	3951185.
F-statistic	16.73421	0.534418	0.404754
Log likelihood	-296.6348	-287.2655	-290.4522
Akaike AIC	34.18164	33.14061	33.49469
Schwarz SC	34.72576	33.68473	34.03881
Mean dependent	6018868.	886924.0	817998.6
S.D. dependent	17839147	2820636.	3185192.
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.18E+37	
Determinant resid covariance		2.46E+36	
Log likelihood		-830.7621	

Akaike information criterion	96.41801	
Schwarz criterion	98.24822	
Number of coefficients	37	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصلة من التقارير المالية الربع سنوية للبنك الأهلي السعودي بالمملكة العربية السعودية للأعوام 2018-2023

3 - المعيار القياسي:

في الجدول رقم (4) أوضحت قيمة معامل التحديد (R^2) أن المتغير المستقل المضمن في النموذج يفسر نسبة 95% من التغيرات في المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج. وهذا التأثير القوي يدل على الأثر المباشر للقيمة العادلة الموجبة للمشتقات (الأصول) والقيمة العادلة السالبة للمشتقات (الالتزامات) في إجمالي حقوق الملكية (جودة القوائم المالية). ومعامل سرعة التكيف للنموذج بلغ (1.139201-) وكانت قيمة (T) المحسوبة له (11.5739-) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية المقابلة البالغة (2.042)، مما يشير إلى أنها دلالة معنوية إحصائية، وهو ذو قيمة سالبة مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكيف للمتغيرات. فإذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني فهي تحتاج إلى فترة (أربعة أرباع) من سنة تقريبا للرجوع إليها.

- اختبار الفرضيات:

من خلال ملاحظة نتائج نموذج تصحيح الخطأ بالجدول رقم (4) يلاحظ أن إشارة معلمة المتغير المستقل (القيمة العادلة للأصول) كانت موجبة (2.245548) ومعنوية إحصائياً ويظهر ذلك من خلال القيمة المحسوبة (t-Statistic) التي كانت تساوي (3.15901-) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (2.042)، وأيضاً من خلال ملاحظة كل معايير الاختبار المختلفة (الإحصائية والقياسية) نجدها معنوية إحصائياً وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وهذا يعني أنه كلما كانت هنالك

القيم الموجودة بين القوسين [] هي عبارة عن قيم T المحسوبة للمعاملات المقدرة في نموذج تصحيح الخطأ. القيم الموجودة بين القوسين () هي عبارة عن قيم الانحراف المعياري للمعاملات المقدرة في نموذج تصحيح الخطأ

ولتفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر يتم استخدام ثلاثة معايير لتفسير نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المقدر وتشتمل على معيار النظرية، والمعيار الإحصائي والمعيار القياسي.

1 - معيار النظرية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدرة في الجدول رقم (4) أن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة متوافقة مع النظرية المحاسبية حيث كانت إشارة معلمة متغير القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (الأصول) (FVA) موجبة ومعلمة متغير القيمة العادلة السالبة للمشتقات (الالتزامات) (FVL) سالبة وهي متوافقة مع النظرية المحاسبية.

2 - المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) قيمة اختبار (F) دلت عن المعنوية الشاملة للنموذج. كما بلغت الإحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (FVA) كانت تساوي (3.15901-) وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (2.042). كما بلغت الإحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (FVL) كانت تساوي (6.59620) وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (2.042).

أكثر واقعية ولإظهار الأداء المالي للبنوك، فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية، وأن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية.

الخاتمة (النتائج والتوصيات):

- النتائج:

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها ما يأتي:

- إعداد البيانات المالية بالقيمة العادلة تحقق فائدة كبيرة للمستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية، فهي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم بالشكل السليم بناء على المعلومات المتاحة لهم، تلك التي تعكس محصلة الأعمال والمركز المالي.
- إنَّ الاعتماد على القيمة العادلة يُمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول والالتزامات والإفصاح عنها بالقوائم المالية، وأنَّ نموذج التكلفة التاريخية أصبح أقل ملائمة ودلالة، كما أنَّ نشر المعلومات التي تمَّ تقييمها بالقيمة العادلة يتيح قياساً أكثر واقعية وملائمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. كما يهيئ بيئة من الشفافية والثقة لدى مستخدمي القوائم المالية.
- إنَّ البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تعطي فوائد أكبر لمستخدميها، حيث تقودهم إلى نتائج سليمة وعلى قدر عالي من الموثوقية في إعداد القوائم المالية. كما أنَّ القوائم المالية تقيد في اتخاذ القرارات التي تهم أصحاب المصالح وذوي العلاقة بمستخدمي هذه القوائم.
- إنَّ القيمة العادلة تساعد في كشف المعلومات التي تهم المستثمر، وأن تطبيق القيمة العادلة والإفصاح عنها يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والشفافية، لكونه يعكس

زيادة في القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية في جانب الأصول كلما أدى ذلك إلى زيادة في إجمالي حقوق الملكية. وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

من خلال ملاحظة نتائج نموذج تصحيح الخطأ بالجدول رقم (4) يلاحظ أن إشارة معلمة المتغير المستقل (القيمة العادلة للأصول) كانت موجبة (4.082555 -) ومعنوية إحصائياً ويظهر ذلك من خلال القيمة المحسوبة (t-Statistic) التي كانت تساوي (6.59620) عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية البالغة (2.042)، وأيضاً من خلال ملاحظة كل معايير الاختبار المختلفة (الإحصائية والقياسية) نجد أنها معنوية إحصائياً. وبناء على ذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. فكلما كان هناك نقصان في القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية في جانب الالتزامات أدى ذلك إلى زيادة في إجمالي حقوق الملكية. وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.

- نتائج الدراسة التحليلية:

1/ إنَّ ازدياد الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الناشئة من بنود قائمة المركز المالي في جانب الأصول والمتمثلة في (القيمة العادلة الموجبة للمشتقات) للبنك يزيد من جودة القوائم المالية من الناحية الإيجابية الظاهرة في القوائم المالية لهذا البنك.

2/ إنَّ ازدياد الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الناشئة من بنود قائمة المركز المالي في جانب الالتزامات والمتمثلة في (القيمة العادلة السالبة للمشتقات) للبنك يزيد من جودة القوائم المالية من الناحية الإيجابية الظاهرة في القوائم المالية لهذا البنك.

3/ تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إظهار نتائج

التغيرات التي تطرأ على قيمة النقد الذي يمثل وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي.

التوصيات:

وشملت ما يأتي:

- تزويد المستثمرين بمعلومات أكثر دقة وذات صلة باستخدام قياسات القيمة العادلة. وهذا يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمار أفضل، وزيادة الشفافية في التقارير المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الشركة.
- توجيه المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية إلى الاهتمام، بجودة القوائم المالية، والأرباح المعلنة؛ لأنها تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة.
- توعية المحاسبين والقائمين على إعداد القوائم المالية، بأهمية القيمة العادلة وتأثيرها على البيانات والمعلومات المالية، من خلال بيان أثر القياس بالقيمة العادلة لتلك البيانات وأثر ذلك على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والاعتماد على بيانات القيمة العادلة.
- تشجيع المحاسبين ومعدّي القوائم المالية، على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشتى الوسائل المتاحة، وزيادة الوعي لديهم فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة.
- أهمية وضع سياسات محددة لاستخدام القيمة العادلة لما لها من أثر فعّال في إظهار الشفافية وتوفير الثقة للمستثمرين بالقوائم المالية.

الظروف الاقتصادية ويعزز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

○ تُعدّ قياسات القيمة العادلة حقا عادلا وكافيا، خاصة إذا ما تميزت هذه القياسات والإفصاحات بجودة عالية حول الطرق المستخدمة والافتراضات المطبقة في حسابات القيمة العادلة.

○ يشكل مدخل القياس بالقيمة العادلة نموذجا ملائما وموضوعا ويسهم في إعداد قوائم مالية حقيقية وعادلة، تجعل قياس الأرباح أكثر واقعية وبيانات المركز المالي أكثر دلالة على الحقائق الاقتصادية.

○ استخدام القياس بالقيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية، وتمثل جانبا أساسيا في صناعة القرار واتخاذها لكل من لأفراد والمنظمات والمستثمرين على حد سواء.

○ إنّ استخدام القياس بالقيمة العادلة يعزز الشفافية في التقارير المالية، وكذلك يمكّن جميع أصحاب المصلحة من الوصول إلى معلومات موثوقة ودقيقة حول الوضع المالي للشركة.

○ كما أنّ استخدام القياس بالقيمة العادلة- استنادا إلى التقديرات المعدّة - سيوفر قيما ونتائج حقيقية، مما يساعد علي تحسين مستوى الشفافية المحاسبية، كما أنّ المعلومات الواردة في تلك التقارير المالية تكون موضع ثقة وملائمة مما يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة والخطط المستقبلية.

○ وكذلك استخدام القياس بالقيمة العادلة، يُعدّ ذات ضرورة اقتصادية هامة، لأنها تعالج قصورا واضحا في مفهوم التكلفة التاريخية، التي تتجاهل

المراجع:

أبو طالب، أحمد محمد. (2021). المحاسبة عن القيمة العادلة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

قنطجي، سامر مظهر. (2012). لغة الإفصاح المالي والمحاسبي، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، ط 1.

لطف، أمين السيد. (2007). نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية. الدار الجامعية الإسكندرية، الجزء الثاني. المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2018). مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

موسى، شقيري نوري. (2015). إدارة المشتقات المالية، الهندسة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1.

أبو نصار، محمد & حميدات، جمعة. (2014). معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، المكتبة الوطنية، عمان، ط 3.

هواي، معراج. (2017). مدخل إلى محاسبة القيمة العادلة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2018). المملكة العربية السعودية، الرياض.

References:

Greene, William H. (2003). *Econometric Analysis*, 5th Ed., USA: Prentice Hall, New Jersey.

K. Patterson. (2002). *An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach*, New York: Palgrave.

بني هاني، حسين. (2002). الأسواق المالية: طبيعتها - تنظيمها - أدواتها المشتقة، دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

جمعة، أحمد حلمي. (2009). تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1.

حماد، طارق عبد العال. (2004). المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 1.

حماد، طارق عبد العال. (2001). المشتقات المالية: المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

حميدات، جمعة. (2014). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

خنفر، مؤيد راضي & المطارنة، غسان فلاح. (2006). تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1.

الدهراوي، كمال الدين. (2006). تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

الدليل الإرشادي الخاص بالتحويل إلى المعايير المحاسبية الدولية للتقرير المالي. (2021). الإصدار الأول، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، المملكة العربية السعودية.

السيد، سيد عطا الله. (2009). النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1.

ملحق (1)

	FVA	FVL	TE
2018Q1	3706417	2778267	64860948
2018Q2	3799256	2807846	65031986
2018Q3	3913049	3279130	65668709
2018Q4	4385729	4391545	68840528
2019Q1	5339018	5977258	68289098
2019Q2	6339023	7552853	67876261
2019Q3	5276039	6081580	69788277
2019Q4	9013453	12150654	64533823
2020Q1	9233341	12137996	73489817
2020Q2	8829372	11184489	76209811
2020Q3	7898096	9744443	80214981
2020Q4	6280268	6747554	84185280
2021Q1	11161379	11773468	160300438
2021Q2	10254216	10530486	160522090
2021Q3	8909910	9410294	162769512
2021Q4	10089304	10132561	165142821
2022Q1	12730262	12016844	161721013
2022Q2	19042676	18535344	163182911
2022Q3	20574129	19420104	166777631
2022Q4	18612568	17438563	171010138
2023Q1	23382611	22964761	170878068
2023Q2	25795800	24885781	168970781
2023Q3	21303650	20701232	176628713

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على قوائم البنك الأهلي <https://www.alahli.com>